مجلس الأمن .. هل يوفر مظلة حماية لمسيرة السلام في السودان

◁ .. كلما اقترب السودانيون من وضع نهاية للصراعات السياسية والحروب الأهلية التي عصفت ببلادهم منذ أكثر من ٢٠ عاما سارعت التدخلات الأجنبية إلى فتح جبهات صراع جديدة لإعاقة مساعيهم الحثيثة في تحقيق طموحات السلام والأمن والاستقرار التي افتقدها السودان منذ عقدين وهذه المرة وقبل نقل أزمة دارفور إلى مجلس الأمن الدولي كان السودان قد بلغ مرحلة متقدمة في معالجة كافة الاشكالات والمشاكل التي قادت إلى الحروب والصراعات السياسية وبدأ بالفعل بطي صفحة عقدين من الحروب الأهلية في الجنوب التي فتكت بأرواح مليونين من السودانيين وشردت مثلهم في الداخل والخارج وذلك من خلال اتفاق نيفاشا للسلام الذي فتح الباب واسعا أمام تفكيك كافة اشكالات الحروب والصراعات السياسية ليس في الجنوب فحسب بل وفي الشمال والغرب.

سليمان عبدالجبار

وفي الاتجاه الآخر حققت مفاوضات القاهرة واديس ابابا وغيرها بين الحكومة السودانية وتحالف المعارضة الشمالية في التوصل لاتفاقات مهمة وضعت نهاية للعديد من المسائل الخلافية بين الجانبين وأحيل ما تبقى منها إلى مؤتمر قادم تقرر عقده في القاهرة أيضا لإقرار الاتفاق النهائي وفي الاتجاه الثالث كانت الاستعدادات والترتيبات جارية في الخرطوم لجولات وقرارات وتحركات واسعة لاطفاء نار الحرب في دارفور ووحدة الصف عبر مفاوضات القاهرة مع أطراف تحالف المعارضة الشمالية وغيرها لتمتين أسس السلام وتوسيع دائرته على الساحة الداخلية وفي الساحة الدولية وشرعت وزارة العدل السودانية بدراسة إجراء تعديلات على القوانين التي تتعارض مع اتفاق نيفاشا وبما يسمح لكافة القوى والأحزاب على الساحة السودانية الانضواء في إطاره.

ارباكات خارجية

● فجاءت التحركات الامريكية لإعادة قضية دارفور إلى مجلس الأمن الدولي لتحدث ارباكات عميقة للحكومة السودانية ولجهود مسيرة السلام الشاملة وانشغلت الخرطوم والوسطاء الافارقة والاوروبيون وسائر الجهات الدولية الشريكة بالعملية السلمية في البحث عن مخرج لمازق التدويل الذي يعد الثاني لأزمة دارفور.. الذي فجر خلافات شديدة بين أعضاء مجلس الأمن الدولي بشأن مسألة كيفية محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم إبادة في اقليم دارفور وعطل ولو لفترة محدودة مساعي جهود تنفيذ اتفاق نيفاشا على الأرض.

وتدور منذ ثلاثة اسابيع تقريبا نقاشات ساخنة في مجلس الأمن الدولي حول مكان المحاكمة وشكل المحكمة التي ستحاكم المتهمين في جرائم إبادة بدارفور وتدور المشاورات حاليا بين أعضاء المجلس في الحل التوفيقي الذي طرحته ١٢ دولة من الدول الأعضاء ويدعو إلى تشكيل محكمة مختلطة للمطلوبين.

خاصة وأن الولايات المتحدة رفضت المقترح السابق برفع تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات دارفور إلى محكمة الجزاء الدولية في لاهاي لمحاكمة الـ(٥١) من المسؤولين في الحكومة السودانية ومليشيات الجنجويد ومتمردي دارفور فيما رفض السودان تسليم أي من رعاياه للمحاكمة في خارج البلاد وأصر على محاكمة المتهمين داخل البلاد.

إنشاء محكمة مختلطة

● وينص المشروع التوفيقي على إنشاء محكمة مختلطة من قضاة سودانيين ودوليين لمحاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات في دارفور على أن تتولى المنظمة الدولية تعيين القضاة بما فيهم السودانيين.

وحتى الآن لم تفصح الولايات المتحدة عن موقفها من الحل التوفيقي وإن كان مروجو المشروع يعتقدون بعدم اعتراض واشنطن عليه لاتفاقه إلى حد كبير مع اقتراحها الذي طرحته على المجلس ويدعو إلى تقديم المطلوبين إلى العدالة من خلال أي إجراءات يقبلها المجتمع الدولي أما السودان فمن المحتمل أن لايقبل بالحل التوفيقي الذي يتعارض أيضا مع ما تراه الخرطوم مساسا بحقها في محاكمة أي شخص من رعاياها على أرضها وأمام قضائها المستقل لكن هذا الحل الاقرب بعض الشيء إلى تلبية المطلب السوداني فيما إذا وافقت المنظمة الدولية على أن تعقد المحاكمة في الخرطوم أو في بلد افريقي مجاور على الأقل إذا تعذر الحصول على موافقة بأن تكون المحاكمات في الداخل.

ولايزال هناك أمل بأن تسعى الحكومة السودانية إلى انعقاد جلسات المحكمة في أراضيها إذ لم يتم حتى الآن اقتراح مكان محدد للمحاكمة.

إرسال قوات إلى دارفور

● والقرار الأخر الذي لم يحسم حتى الآن المتعلق بإرسال قوات لحفظ السلام إلى اقليم دارفور قوامها عشرة الاف جندي ومن المتوقع أن لا يمانع السودان من استقبال هذه القوات لكنه قد يشترط فقط أن تكون من دول افريقية محايدة وللمرة الثانية تفشل الولايات المتحدة في دفع مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على السودان بحجة أنه لم يبد التعاون المطلوب لانهاء الأزمة الانسانية في دارفور وقويل الطلب الامريكي بإقرار عقوبات على معارضة معظم أعضاء مجلس الأمن الذين رأوا أن السودان وعلى عكس ما تدعيه واشنطن حقق نجاحا كبيرا وملموسا.

بتوقيع اتفاقات السلام في جنوب البلاد يطوي ٢٢ عاما من الحرب الأهلية وأن من الأفضل منحه فرصة أخرى حتى لاتهدد العقوبات جهود استكمال مسيرة السلام في الجنوب وتعقد الأوضاع أكثر في دارفور وتعطل جهود المصالحة مع المعارضة السياسية أيضا.

والشيء الايجابي في موقف مجلس الأمن الحرص الكبير الذي أبداه للابتعاد عن ممارسة الضغوط وفرض الحلول لمشكلة معقدة في دارفور تحتاج لمزيد من الجهد والتعاون الدولي والاقليمي المحايد والإرادة الصادقة للوصول إلى حل عادل ومقبول يلبي طموحات السودانيين في السلام والأمن والاستقرار ويتفق هذا الموقف مع ما طالب به الاتحاد الافريقي في بداية مفاوضات أبوجا بتوقف التدخل الأجنبي في أزمة دارفور باعتبارها سودانية وافريقية تقع مسؤولية حلها على السودان والاتحاد الافريقي، مشددا على أن التزام القوى الخارجية بالحياد في مواقفها من الأزمة وعدم الانحياز لطرف من أطرافها يشكل شرطاً أساسياً لنجاح مساعي التسوية.

ولأن الاتحاد الافريقي لم يستطع توفير هذا الشرط فقد باءت كل محاولاته لحل الأزمة في جولات مفاوضات ابوجا المتعددة بالفشل.

وتؤكد النجاحات العظيمة التي تحققت في مفاوضات نيفاشا التي قادت إلى الانجاز السلمي الكبير المتمثل باتفاق السلام الكامل في الجنوب الحاجة الملحة والضرورية لموقف دولي محايد حيث أن الدعم الامريكي الصادق لتلك المفاوضات قد أدى إلى التسريع بالوصول إلى الحل النهائي.

معوقات التسوية

● وهو الأمر الذي تتطلبه جهود التسوية لأزمة دارفور ومن المؤكد أن الدعم السياسي والإعلامي الذي وفرته الولايات المتحدة وبعض الجهات الاقليمية والدولية لحركتي التمرد الدافورية في مفاوضات ابوجا قد شكل السبب الرئيسي لفشل جهود الاتحاد الافريقي وحال دون الوصول إلى اتفاق يضع حدا للأزمة ولمعانات ملايين من سكان اقليم دارفور وعلى أساس ميل توازن القوى لصالح حركتي التمرد في مفاوضات ابوجا والاستقواء بالخارج صلبت تلك الحركتان من مواقفهما وبالغتا في مطالبهما ولم تقدما أية تنازلات مقابل مرونة المفاوضين الحكوميين والتضحية التي قدمتها الحكومة السودانية على طاولة المفاوضات لفسح الطريق أمام الوصول لاتفاق.

وكان من الممكن الوصول إلى حل سريع لأزمة دارفور لو أن حركتي التمرد قبلت بالحلول الوسط أو قبلت الاندماج في إطار التسوية الشاملة التي ينص عليها اتفاق نيفاشا.

ومع تعدد العروض والمقترحات التي لم تقبلها جميعا حركتي التمرد أحتار حتى الوسطاء الافارقة والاوروبيون في ما يريده المتمردون أكثر مما هو مفروض لهم.

ويلبي اتفاق نيفاشا الكثير من مطالب المتمردين في اقليم دارفور وأيضا الأطراف الأخرى لأنه يتضمن احكاما عديدة لحكم لا مركزي وللانتخابات ويحدد حصصاً ونسباً في المناصب ليتم تقاسمها بين مختلف القوى السودانية.

إن الكثير من العنف في دارفور ناجم بكل تأكيد على الضغوط المتزايدة للموارد المحدودة وليس عن صراع عرقي أو ديني ولقد أدى الجفاف والتصحر على تزايد المطالب بين سكان الاقليم باحراز الأرض والتشبث بها وأدى هذا بدوره إلى نشوب نزاع بين القبائل الزراعية الافريقية والقبائل العربية ذات الغالبية البدوية الرعوية التي تحتاج قطعانها وابلها إلى المزيد من المراعي خلال دورات هجرتها السنوية.

ومن المؤكد أيضا أن الفقر والتخلف الذي يسود هذا الاقليم كغيره من المناطق السودانية الأخرى يمثل عاملا آخر في تأجيج النزاع ويقود أيضا إلى قلق ومخاوف حول تقسيم الثروة النفطية وغيرها من الثروات.

فالسودان البلد الشاسع من حيث المساحة يعاني من تخلف مزمن بفضل النزاعات والصراعات ويعد أحد المناطق القليلة في العالم التي كان الناس يعيشون فيها قبل خمسين سنة مضت في حالة أفضل من الآن وفي دارفور المنطقة ذات المساحة الكبيرة تفتقر كثيرا إلى بنية أساسية كما الحال في معظم مناطق السودان الأخرى في الشمال والجنوب والوسط.

وفي المقابل فالسودان ليس بالبلد الفقير بلد غني بالخيرات والامكانات وفي باطن أرضه تكمن أضخم ثروة نفطية وثروات معدنية أخرى وثروات زراعية ومائية كبيرة.

والسلام والاستقرار وحده هو الذي سيمكن السودان من استخراج هذه الثروات واستغلالها واستثمارها لصالح خير شعبه وتقدمه وتطوره وهذا ما يتطلع إليه السودانيون لرؤية ثمار السلام المنشود قريبا وهذا الحلم والهدف أصبح قريب التحقيق، فقط يحتاج إلى تضافر دولي وعزيمة خالصة بدعم الجهود الحقيقية التي يبذلها السودان من أجل صنع غد أفضل ينعم أبناؤه جميعا في ظله بالرفاه والتقدم والطمأنينة.